

بحث بعنوان

مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية

إعداد

عادل دخيل خالد العليمات

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على تحقيق الوفر المالي في مشتريات البلديات، مع التركيز على بلدية الزرقاء كنموذج تطبيقي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم الاعتماد على مراجعة شاملة للأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى الاستفادة من مصادر متعددة مثل المواقع الإلكترونية التي تقدم معلومات حول الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات. تمثل الدراسة إضافة مهمة لفهم كيفية تأثير الأنظمة الإدارية والإجراءات القانونية على تحقيق الكفاءة في الإنفاق العام وتقليل الهدر المالي في مشتريات البلديات. واشتملت على استعراض للسياسات المعمول بها في مجال التعاقدات والمناقصات، إضافة إلى تحليل دور الشفافية والمساءلة في تحسين عمليات الشراء وضمان تحقيق أفضل قيمة مقابل الأموال المصروفة.

كما استفادت الدراسة من المعرفة العملية التي اكتسبها الباحث نتيجة عمله في لجنة المشتريات في بلدية الزرقاء، حيث أتاح لها هذا الدور فرصة فريدة لمراقبة وتحليل الإجراءات الإدارية والقانونية عن كثب، والتعرف على التحديات التي تواجهها البلديات في إدارة المشتريات وضمان تحقيق الفاعلية المالية.

أظهرت النتائج أن تحسين الإجراءات الإدارية وتعزيز الإطار القانوني يمكن أن يسهم بشكل كبير في تقليل التكاليف وتعزيز الشفافية، مما ينعكس إيجابياً على تحقيق الوفر المالي في البلديات. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة الإدارية والقانونية في إدارة المشتريات البلدية.

<https://jaspss.com>

Study Abstract:

This study aims to analyze the extent of the impact of administrative and legal procedures on achieving financial savings in municipal procurement, with a focus on the Municipality of Zarqa as an applied model. The study utilized the descriptive approach, relying on a comprehensive review of relevant theoretical literature and previous studies, in addition to using multiple sources such as websites that provide information about administrative and legal procedures in municipalities.

The study represents a significant contribution to understanding how administrative systems and legal procedures affect the efficiency of public spending and reduce financial waste in municipal procurement. It included a review of policies in the areas of contracting and bidding, in addition to analyzing the role of transparency and accountability in improving procurement processes and ensuring the best value for the funds spent.

The study also benefited from the practical knowledge gained by the researcher through his experience in the procurement committee of the Municipality of Zarqa, which provided a unique opportunity to closely observe and analyze administrative and legal procedures, and to identify the challenges municipalities face in managing procurement and ensuring financial efficiency.

The results showed that improving administrative procedures and strengthening the legal framework can significantly contribute to cost reduction and enhanced transparency, which positively impacts financial savings in municipalities. The study presented a set of recommendations aimed at enhancing administrative and legal efficiency in municipal procurement management.

المُقَدِّمة:

المشتريات في البلديات تعد جزءاً أساسياً من عملياتها التشغيلية والإدارية، حيث تعتمد عليها بشكل كبير لتأمين السلع والخدمات التي تساهم في تحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. ومع ذلك، تلعب الإجراءات الإدارية والقانونية دوراً حيوياً في تحقيق الوفر المالي خلال عملية الشراء. إدارة المشتريات الفعالة تتطلب وجود سياسات وإجراءات قانونية واضحة لضمان الشفافية والنزاهة في عمليات التوريد والعقود.

الوفورات المالية التي يمكن تحقيقها من خلال تبني إجراءات إدارية وقانونية سليمة تشمل تقليل التكاليف الناجمة عن الإنفاق غير الضروري أو سوء إدارة الموارد. على سبيل المثال، وضع نظام قانوني محكم للمناقصات والتعاقدات يساهم في ضمان المنافسة العادلة بين الموردين، مما يؤدي إلى الحصول على عروض بأسعار تنافسية. كذلك، يمكن أن تسهم الإجراءات الإدارية الجيدة في تحسين إدارة العقود، وتتبع الإنفاق المالي، وضمان أن الأموال العامة تُستخدم بكفاءة لتحقيق أفضل قيمة مقابل السعر.

إضافة إلى ذلك، فإن الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالشفافية والمساءلة يمنع الفساد وسوء الاستخدام المالي، ما يتيح للبلديات توجيه الموارد بشكل أكثر فاعلية إلى المشاريع التي تعزز التنمية المحلية وتحسن الخدمات. في المقابل، ضعف الالتزام بهذه الإجراءات قد يؤدي إلى تجاوزات مالية، إهدار الأموال العامة، وتعطيل المشاريع الضرورية، مما ينعكس سلباً على الأداء العام للبلديات.

بالتالي، فإن دراسة تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلديات تعتبر خطوة مهمة لفهم كيفية تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة وتعزيز الثقة في الإدارة المحلية. (سليم، 2007).

مشكلة الدراسة:

في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي تواجهها البلديات، تتزايد الضغوط على الإدارات المحلية لإدارة الموارد المالية بكفاءة عالية وتحقيق وفورات مالية في كافة عملياتها، وخاصة في مجال المشتريات. ومع ذلك، تظل مشكلة التأثير السلبي للإجراءات الإدارية والقانونية غير الفعّالة على الوفر المالي تحدياً بارزاً أمام العديد من البلديات.

إحدى المشكلات الرئيسية تكمن في أن العديد من البلديات قد تفنقر إلى إجراءات قانونية وإدارية صارمة أو تكون غير محدثة، مما يفتح المجال أمام الفساد وسوء الإدارة المالية. غياب الشفافية في عمليات التعاقد والمناقصات يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة النفقات، حيث قد يتم إبرام عقود بأسعار أعلى من المعدلات السوقية أو اختيار موردين غير مؤهلين، مما يؤثر على جودة الخدمات ويزيد من الإنفاق غير المبرر.

بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني بعض البلديات من ضعف في إجراءات المتابعة والرقابة على الإنفاق المالي، ما يعني غياب الدقة في تتبع العقود والمدفوعات والمشتريات. هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى إهدار المال العام في ظل عدم وجود آليات فعالة لضمان الكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد. فالتأخر في التوريد أو التنفيذ الضعيف للمشاريع أو التكاليف المخفية التي قد تظهر لاحقاً كلها عوامل تسهم في تكبد البلديات تكاليف إضافية.

كما أن ضعف التنسيق بين الأقسام الإدارية المختلفة في البلديات وغياب استخدام الأنظمة التكنولوجية المتطورة لإدارة المشتريات قد يؤدي إلى صعوبة في تحقيق الشفافية والكفاءة. بعض البلديات تعتمد على

أساليب تقليدية في إدارة عمليات المشتريات، وهو ما يزيد من فرص حدوث الأخطاء البشرية والإهمال الإداري، وبالتالي إهدار الموارد.

إلى جانب ذلك، فإن الإطار القانوني المنظم للمشتريات في بعض البلديات قد يكون غير كافٍ للتعامل مع التحديات الحديثة، خاصةً مع تطور الأسواق وظهور احتياجات جديدة. وجود فجوات قانونية أو ثغرات في الأنظمة قد يؤدي إلى التلاعب في العقود أو تجاهل المعايير القانونية الأساسية، مما يزيد من الأعباء المالية على البلديات.

بناءً على ذلك، تُطرح هذه المشكلة باعتبارها عائقاً أمام قدرة البلديات على تحقيق أهدافها المالية والتنموية، ما يستدعي ضرورة البحث في كيفية تطوير وتحسين الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالمشتريات لتعزيز الكفاءة المالية وتحقيق الوفورات المطلوبة.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما أثر مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية؟
- ما أثر كفاءة الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للكشف عما يلي:

- الكشف عن مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية.

- الكشف عن كفاءة الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية.
- تقديم مجموعة من التوصيات التي تزيد مدى تأثير وكفاءة الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية.

أهمية الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي بالبلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، وتتبع أهمية الدراسة من النقاط التالي:

كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية البلديات كونها تمثل السلطة المحلية المسؤولة عن تنظيم شؤون الناس وتقديم الخدمات لهم على اختلاف أشكالها وأنواعها.

يمكن أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من وزارة الإدارة المحلية والبلديات في الأردن، للاطلاع عليها وتعزيز دور البلديات فيها.

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته كونها تعطي مؤشر عن لأهمية الإجراءات الإدارية والقانونية للبلديات في الأردن.

تمثل هذه الدراسة جهداً علمياً في مجال دراسة تطبيق إجراءات التدقيق والرقابة الداخلية في البلديات.

تأمل الباحث أن تساعد الدراسة الحالية ونتائجها أصحاب القرار في البلديات في التعرف على مدى التزام البلديات بإجراءات التدقيق المالي ومدى كفاءة وفاعليته.

مصطلحات الدراسة:

الإجراءات الإدارية والقانونية: وعرفها سالم (2012) هي مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبع للتأكد من سلامة التنفيذ والتحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات بشكل يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء أو المخالفات والعمل على علاجها ونقادي تكرار حدوثها.

وعرفها الباحث إجرائياً: هي مجموعة الإجراءات التي تتبعها البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، من أجل تطبيق الأنظمة واللوائح المالية في البلديات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعي الذي تمثل في: مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية.

الحدود الزمانية: فترة إعداد الدراسة. (2024)

الحدود المكاني: تم تطبيق الدراسة على البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

مقومات مدى تأثير وكفاءة الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات كما أشار إليها الخيسي: (2013)

1. وجود ميزانية تقديرية معدة بدقة من الموظفين أصحاب الاختصاص.
2. وجود هيكل تنظيمي سليم يكفل التحديد الواضح للاختصاصات والمسؤوليات لكل مستوى تنظيمي أو موظف بشكل دقيق حتى لا تتدخل الصلاحيات.
3. وجود نظام معلومات محاسبية سليم يستطيع توفير كافة المعلومات المطلوبة للقيام بعملية الرقابة في البلديات.
4. وجود مجموعة من الأفراد مؤهلين للقيام بالأعمال المالية والرقابية على جميع الأقسام المالية في البلديات.
5. وجود نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية على الأمور المالية في البلديات.
6. وجود تنسيق كامل بين أجهزة الرقابة الخارجية المختلفة من جهة وأجهزة الرقابة الداخلية من جهة أخرى من أجل اكتشاف الخطأ وتصحيحه.
7. وجود خطة محكمة الأهداف موضح فيها مهام المديرية المختلفة بشكل يمكن معه تحديد معايير لقياس الأداء ومقارنته مع الأداء المخطط من أجل معرفة مدى تحقق الأهداف المحددة.

أنواع الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية

يمكن تحديد الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات كما أشار إليها الحجاجحة: (2022)

أولاً: الرقابة الداخلية: هي رقابة ذاتية تقوم بها الوحدة التنفيذية نفسها داخل البلدية

مثال: الرقابة التي يقوم بها مديرية الرقابة في البلديات.

ثانياً: الرقابة الخارجية: هي رقابة تمارسها أجهزة خارجية غير خاضعة للبلديات.

مثال: الرقابة التي يقوم بها ديوان المحاسبة، والرقابة التي تقوم بها المفتشين من وزارة الإدارة المحلية.

ثالثاً: الرقابة السابقة: يطلق عليها الرقابة الوقائية، تسبق التصرف المالي وتهدف إلى الوقاية من وقوع

الأخطاء وإلى اكتشافها قبل وقوعها.

رابعاً: الرقابة اللاحقة: تعقب التصرف المالي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتم للتحقق من أن

التنفيذ الفعلي للعمليات المالية قد تم وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات تهدف إلى الكشف عما وقع من

مخالفات وانحرافات مالية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها وضمان عدم تكرار حدوثها.

من أهم اختصاصات المراقب المالي كما ذكرها المحمد: (2022)

- التحقق من صحة حسابات الإيرادات في البلدية.
- التحقق من صحة حسابات النفقات في البلدية.
- مراجعة إجراءات الشراء والتعاقد في البلدية.
- التفتيش على المستودعات والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة في البلدية.

- التفتيش على صناديق الأموال والسلف المستديمة والمؤقتة في البلدية.
- مراجعة الحساب الختامي للدولة وتقويم الأداء وفقا لتقديرات الميزانية في البلدية.

الدراسات السابقة

قام ضرغام وعيد (2008) بدراسة هدفت إلى استعراض استخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة استناداً إلي الأدبيات المحاسبية في هذا المجال من ناحية، وتقويم مدى تأثير استخدامها ومدى توافر المقومات اللازمة لهذا الاستخدام من ناحية ثانية. وقد اعتمد الباحثان علي استبانة وزعت علي مجتمع البحث المكون من جميع بلديات قطاع غزة وعددها خمسة وعشرون بلدية. وخلص البحث إلى توفي معظم المقومات الأساسية اللازمة لاستخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة فيما عدا المجال الثالث، إشراك المستويات الإدارية، وبالتالي فإن معظم المقومات المقترحة، إدراك الإدارة العليا، والمستوي العلمي، والهيكل الإداري، وتنوع الأساليب المستخدمة، في أنموذج البحث هي حقيقة وموجودة فعلا في الواقع العلمي، والتي تمثل بنية تحتية لاستخدام الموازنات كأداة للتخطيط والرقابة في بلديات قطاع غزة. واستنادا لنتائج البحث نوصي بضرورة الاستعانة بموظفين مؤهلين ومتخصصين ولديهم الدراية والخبرة الكافية في مجال تطبيق الموازنات وتنفيذها، والعمل علي الاستفادة من التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات واستغلال إمكانيات وقدرات الحاسب الآلي، وضرورة العمل علي توفير قاعدة بيانات مالية وإحصائية في البلديات حيث تساعد في عملية التخطيط والتنسيق والرقابة وتقدير الموازنات بشكل ناجح مع ضرورة مشاركة جميع الأقسام وفي كافة المستويات الإدارية في إعداد الموازنات، وضرورة عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال الموازنات للمسؤولين وأصحاب القرار في البلديات.

<https://jasps.com>

قام بجلاب وفضيل (2021) بدراسة تبحث في عمل الإجراءات الإدارية والقانونية المسبقة على النفقات الملتزم للجماعات المحلية للقطب الرقابي بحسين داي للفترة 2016-2019، ضمن مقارنة الحوكمة الجيدة للمالية المحلية في الجزائر، واقتراح حلول تتيح أفضل تطبيق لحوكمة المصالح المالية، قصد تحقيق مدى تأثير ونجاعة النفقات العمومية المحلية؛ بالرغم من الدور الكبير لهذا النوع من الرقابة في تحقيق رشاده النفقات العامة، بتكريسها لسيادة القانون، وشفافية الإجراءات، إلا أن ضعف أدائها نابع من محدودية الدور المنوط بها، وغياب التنسيق بين أنواع الرقابة المختلفة، إضافة إلى عدم بناء مؤشرات لتقييم أداء البلديات حال دون تحقيق الأهداف المرجوة، وتحسين أداء المالية المحلية، وهذا ما يعد من مظاهر سوء تسيير الجماعات المحلية بالجانب الرقابي.

قام كل من دحماني وحميدة (2017) بدراسة سعت للتعرف على واقع فرض الإجراءات الإدارية والقانونية المحلية على نفقات ميزانية البلدية حديثة النشأة والتطبيق، تخضع لقوانين تضبطها وتنظمها لتضمن الأداء الجيد لهذه الرقابة الوقائية التي تراقب في الأساس الإسناد الصحيح للنفقة ومدى مشروعيتها وقانونيتها، ومدى التزام البلدية بالإجراءات لتجنب ارتكاب الأخطاء التي قد تكلف نفقات إضافية و إلى إهدار المال العام. إن الهدف من إخضاع البلديات للرقابة القبلية الممارسة من طرف المراقب المالي، وكذلك يهدف إلى التخلص من العجز المستمر في ميزانية البلدية ، والوصول إلى ترشيد الإنفاق المحلي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتشابه الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في بعض الجوانب منها:

<https://jaspss.com>

جميع الدراسات ركزت على الأدوار الرقابية المالية بشكل عام وهذه الدراسة اتفقت مع الدراسات السابقة في هذا المجال.

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات السابقة وهذا ما اتجهت إليه الباحث.

إن جميع الدراسات السابقة طبقت على بيئة البلديات وفي دول مختلفة.

جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن ما تم عرضه من الدراسات السابقة في جوانب مختلفة منها؛

- اختلفت في البيئة التي طبقت عليها الدراسة كون لا يوجد دراسات بنفس الموضوع طبقت على البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية.

جاءت الدراسة الحالية مختلفة عن ما تم عرضه من دراسات سابقة من حيث الموضوع الذي ركزت هذه الدراسة على دور الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي وهذا الذي لم تتطرق إليها الدراسات الأخرى.

واستفادت الدراسة الحالية من عرض الدراسات السابقة في عدة جوانب من أهمها:

تحديد مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة وأهميتها.

واختيار المنهج العلمي الملائم.

وكذلك تكوين خلفية فكرية عن الموضوع، والاستفادة من كتابة الأدب النظري.

الاستفادة من النتائج والتوصيات التي توصلت إليها معظم الدراسات والتي تدعم أو تختلف مع نتائج الدراسة الحالية وفي نفس الموضوع.

وتميزت هذه الدراسة من خلال:

شريحة الدراسة وهم الأقسام المالية في البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية. وتعتبر على حد علم الباحث من الدراسات القليلة التي تطبق على مشتريات البلدية.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الذي اعتمدت عليه هذه الدراسة، بعد الرجوع إلى المصادر والتي من أهمها الدراسات السابقة والأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، ومواقع الانترنت الخاصة بالإجراءات الإدارية والقانونية للبلديات، إضافة إلى معرفة واطلاع الباحث عن كُتب نتيجة عمله في لجنة المشتريات في البلدية.

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

نتائج السؤال الأول والذي ينص على " ما أثر مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في مشتريات البلدية؟

تحدد مدى تأثير الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات من خلال ما يلي:

- التأكد من مدى التزام البلديات ببند موازنتها الخاصة وعدم تجاوزها.

- التأكيد من حسن استخدام المال العام من قبل الأقسام المختلفة في البلديات.
- التأكيد من مطابقة وانسجام وتوافق النشاط المالي للبلديات مع القوانين والأنظمة والقرارات المتبعة.
- وضع توصيات بخصوص نقاط الضعف والخلل ومتابعة تصحيحها.
- المحافظة على درجة عالية من المصداقية في عملية التفتيش.
- حماية أصول وممتلكات البلديات من سوء الاستخدام أو العبث والإهدار الغير مبرر.
- الكشف عن الأخطاء والعمل على معالجتها ومعاقبة مرتكبه وفق القانون.

نتائج السؤال الثاني والذي ينص على ” ما أثر كفاءة الإجراءات الإدارية والقانونية على الوفر المالي في

مشتريات البلدية؟

تحدد كفاءة الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات من خلال ما يلي:

- تساهم عملية الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات في عملية اتخاذ القرارات السليمة.
- تساهم عملية الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات على رفع كفاءة العاملين في الأقسام المالية والمحاسبية.
- تساعد الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات العمل على تطوير الأنظمة المحاسبية المتطورة التي تقلل الخطأ.
- تساعد الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات بتخفيض التكاليف التشغيلية للبلديات.
- تساعد الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات بتخفيض العطاءات التي تقوم بها القطاع الخاص في البلديات.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحث بما يلي:

- العمل على رفد وحدة الإجراءات الإدارية والقانونية بالكوادر المتخصصة وإعطائها جميع الصلاحيات.
- على البلديات السعي لإنشاء وحدة متخصصة للرقابة المالية في كل البلديات على اختلاف تصنيفها.
- العمل على نشر دليل إجراءات التدقيق الداخلي وتعميمه على جميع الأقسام التابعة للبلديات.
- توصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات عن الإجراءات الإدارية والقانونية في البلديات.
- من المؤمل أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة؛ البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة المالية، وديوان المحاسبة.

المراجع:

بجلاب، صالح وفضيل، فارس.(2021). الإجراءات الإدارية والقانونية ودورها في تحقيق الرشادة المالية للنفقات العمومية المحلية: دراسة تحليلية ميدانية للقطب الرقابي لبلديات حسين داي للفترة 2016، مجلة أفق العلمية، 13(4)، 723-742.

الحجاجبة، فدوى.(2022). النفقات في البلديات والضوابط المالية، المجلة العربية للنشر العلمي، 42(2)، 452-463.

الخيبي، عبد الباسط (2013): مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة دراسة تطبيقية تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة.

<https://jasps.com>

دحمانى، سمرانى وحميدة، هشام.(2017). الرقابة القبلية لنفقات البلدية وترشيد الإنفاق العام، مجلة المعارف، 12(3)، 249-262.

سالم، إباد (2012): واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة.

سليم، فريد منصور (2007): أثر تطبيق الاساس النقدي على دلالة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في بلديات قطاع غزة في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، فلسطين.

ضرغام، حامد وعيد، الشيخ.(2008). مدى مدى تأثير الموازنات كاداة للتخطيط و الرقابة في بلديات قطاع غزة من وجهة نظر القائمين على إعداد و تنفيذ الموازنات، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، مج11، ع1، ص 185-210.

المحمد، عودة.(2022). الرقابة على نفقات وميزانيات البلديات في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، 48(1)، 295-303.

International Monetary Fund (IMF). (2017). Building Fiscal Capacity in Fragile States. Washington, DC. Open Government Partnership. "A Guide to Open Government and the Coronavirus: Public Procurement." Washington, DC.